مجلة الدّراسات الإسلاميّة
ISSN: 2253-0894 / EISSN: 2661-7390
المجلد 10 ـــــــــــــــــــ العدد 01
جمادى الثاني 1443هـ ـــــ جانفي 2022م
♦ـــــ♦ـــــ♦ ص ص: 146- 179 ♦ـــــ♦ـــــ♦

صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

A SUGGESTED FORMULA FOR ECONOMIC INTEGRATION AMONG ISLAMIC COUNTRIES

صليحة جعفر (*)	Saliha Djaafer
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.	Faculty Of Economics, Commerce And Management - University de Mohamed Khider - Biskra.
saliha.djaafer@univ-biskra.dz	

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/09	2022/02/20	2022/03/17

الملخص:

يعيش العالم عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، التي وجدت لمواجهة المنافسة الشرسة وغيرها من التحديات التي تفرضها العولمة. ولعل أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي (EU) واتفاقية (USMCA)، ومجموعة الآسيان (ASEAN) . في حين لازالت البلدان الإسلامية تواجه هذه التحديات منفردة، مما جعلها عرضة للتهميش والتبعية. فالتحولات باتجاه العولمة ووحدة السوق تظهر جليا حاجة الدول الاسلامية الى الانتماء الى نوع من التحالف والتعاون الاقتصادي بينها للتمكن من النهوض باقتصاداتها ومنافسة باقي التكتلات الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهم المقومات التي تمتلكها الدول الاسلامية والتي من شأنها أن تساعد على إقامة التكامل بينها، وكذا اقتراح مجموعة من الاجراءات التي يجب على الدول الاسلامية القيام بها على

*) المؤلف المُرسل.

المستوى القطري والمستوى الاقليمي لتحقيق تكامل اقتصادي ناجح ينافس التكتلات الاقتصادية الدولية

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، العولمة، الدول الإسلامية، التكامل الاقتصادي الاسلامي.

Abstract:

The word is living in era of major economic blocs, which existed to face fierce competition and other challenges imposed by globalization. Perhaps the most important of them are(EU,USMCA, and ASEAN).While we find that islamic countries are still faces these challenges alone, which has made it vulnerable to marginalization and dependency. The shifts towards globalization and market unity clearly show the islamic countries need to belong to some kind of regional economic cooperation unit to compete with other regionally aligned nations.

This study aims to explain the most important ingredients that allow the realization of an islamic economic bloc and suggest some actions at the national and regional levels are required to accomplish successful economic integration that competes with international economic blocs.

Key Words: Economic integration, Globalization, Islamic countries, Economic integration Islamic.

المقدمة:

يعيش العالم عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، التي وجدت لمواجهة المنافسة وغيرها من التحديات التي تفرضها العولمة. ولعل أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي ومجموعة الآسيان. والتكامل الاقتصادي قد يأخذ أشكالا متعددة، يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل. ويتمثل الشكل الأول في منطقة التجارة الحرة، وهو أضيق أشكال التكامل ويستند إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية بين بلدان المنطقة دون أن يمتد ذلك إلى العلاقة الجمركية مع البلدان خارج التكتل. ويتمثل الشكل الثاني في الاتحاد الجمركي، والذي يعني تنسيق السياسات الخاصة بالتعرفة الجمركية في العلاقات التجارية مع البلدان خارج نطاق التكتل، مع تطبيق ما جاء في منطقة التجارة الحرة من إلغاء القيود بين بلدان التكتل. أما الثالث، فهو السوق المشتركة والتي تعني أن أطراف التكتل موافقون على إلغاء القيود في مواجهة بعضهم البعض فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة. ويمثل الاتحاد الاقتصادي الشكل الرابع حيث يتضمن إلغاء القيود الجمركية بين البلدان الأعضاء، توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع غير الأعضاء، إلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال والعمل ووجود درجة معينة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية. أما الشكل الأخير، فهو الاندماج الاقتصادي الكامل (الوحدة)، وهو الشكل الأرقى ويؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للبلدان الأعضاء في بنية

واحدة، وإقامة سلطة عليا يكون لها حق اتخاذ قرارات ملزمة لكل البلدان الأعضاء

وما تجدر الإشارة إليه، أن هذه المراحل الخمس هي مراحل متتابعة، وتجيء نتيجة التقارب الاقتصادي بين دول التكتل والتطور الاقتصادي فيها في جميع القطاعات الاقتصادية. ولكن بالنظر للدول الإسلامية فهي متشابهة إلى حد كبير من ناحية هياكل الإنتاج وبنية الصادرات والواردات، كما أن معظمها بلدان منتجة للمواد الخام ومستوردة لمعظم احتياجاتها من العالم الخارجي، وبالتالي تركيزها على إلغاء القيود على التجارة الخارجية بينها، مع تجاهل ذلك التشابه والتجانس في هياكل الإنتاج، لن يؤدي إلى التكامل الاقتصادي، وإنما الأمر يتطلب بداية قيام هذه البلدان بتنمية هياكلها الاقتصادية وتنسيق الاستثمارات بينها بما يكفل لها إقامة قاعدة صناعية متنوعة، ومن ثم استكماله بإلغاء القيود على التجارة الخارجية بينها، وهذا هو الشرط الأساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية الذي سيكفل لها النهوض باقتصاداتها واللحاق بركب الدول الصناعية الكبرى.

تأسيسا على ذلك، يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما الذي يجب على الدول الاسلامية القيام به لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها؟

وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المقومات والإمكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها الدول الاسلامية؟
- كيف كان الأداء الاقتصادي للدول الاسلامية مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية الاخرى خلال الفترة 2009 -2019؟

فرضيات الدراسة:

- للدول الاسلامية مقومات عديدة تسمح لها بتحقيق تكامل اقتصادي ناجح.
- ضعف الاداء الاقتصادي للدول الاسلامية خلال الفترة 2009-2019

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف. من أهمها:

- تبيان أن النموذج التنموي القائم على الرؤية الوضعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية غير صالح للدول الاسلامية لأنه لا يتماشى مع مطالب وخصائص المجتمع الاسلامي.

- التأكيد على أن الدول الاسلامية بحاجة إلى رؤية خاصة بها لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي بينها، رؤية منبثقة من تعاليم الشريعة الاسلامية القادرة على تقديم نظام اقتصادي عادل يعيد للإنسان كرامته ويضمن الرخاء والازدهار للجميع.

- تسليط الضوء على أهم الأسس والإمكانات التي تتوفر عليها الدول الإسلامية للقيام بهذا التكامل.

- توضيح ما يمكن أو ماذا يجب على الدول الاسلامية القيام به على المستويين القطري والإقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الفوائد التي من الممكن أن يحققها التكامل الاقتصادي للدول الاسلامية بما فيها المزيد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية، ويجعل منها تكتلا اقتصاديا عالميا ينافس التكتلات الاقتصادية القائمة ما يرشحها لأن تلعب دورا فاعلا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي.

منهج الدراسة:

سوف نعتمد في هذه الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي نعتقد أنه يخدم هذه الدراسة التي ستعرض أهم الامكانات والمؤشرات الاقتصادية للدول الاسلامية وتقديم قراءة موضوعية لأدائها الاقتصادي.

مصطلحات الدراسة:

- **الدول الإسلامية** مصطلح الدول الإسلامية في هذه الدراسة، يطلق على مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، البالغ عددها 57 بلدا، وتمتد على إقليم جغرافي كبير، ينتشر في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى الموزنبيق (إفريقيا) في الجنوب، ومن غويانا (أمريكا الجنوبية) في الغرب إلى أندونيسيا (آسيا) في الشرق. وتمثل هذه البلدان سدس مساحة العالم، وأكثر من خمس سكانه.[1]

- **منظمة التعاون الإسلامي**: منظمة دولية تجمع سبع وخمسين دولة، كانت تعرف سابقا باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، تأسست عام 1969. الدول السبع والخمسون هي دول ذات

غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي،وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان(البوسنة وألبانيا).

- **نسبة العمالة** إلى عدد السكان حسب منظمة العمل الدولية هي نسبة سكان بلد ما في سن العمل والذين يعملون.

- **إنتاجية العمل**: هو ناتج كل وحدة عمل من مدخلات العمل لكل ساعة عمل.

- **البلدان الأقل نموا**: مجموعة من البلدان تم تحديدها رسميا من قبل الأمم المتحدة باعتبارها بلدان أقل نموا من حيث انخفاض الناتج المحلي للفرد، الموارد البشرية الضعيفة وضعف الأداء الاقتصادي. اعتمدت أول قائمة عام 1971، وتضمنت في ذلك الوقت 24 بلدا ويبلغ عدد بلدان هذه القائمة حاليا 48 بلدا.

1ـ الواقع الاقتصادي للدول الإسلامية:

تصنف معظم الدول الإسلامية ضمن مجموعة الدول النامية التي يجتاحها التخلف وتعاني الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي أوقعتها في فخ التبعية للدول المتقدمة، وأضعفت وزنها في النظام الاقتصادي العالمي. وفيما يلي إلقاء نظرة على اقتصادات هذه الدول من خلال التطرق الى الامكانات الاقتصادية التي تتوفر عليها وأدائها الاقتصادي خلال الفترة 2009-2019.

1.1ـ الامكانات الاقتصادية للدول الإسلامية:

تتمتع الدول الإسلامية بإمكانيات اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الزراعية، الطاقة والتعدين، والموارد البشرية.

1.1.1ـ الإمكانيات الزراعية:

تعد الأراضي واليد العاملة الزراعية والموارد المائية من المكونات الرئيسية للقطاع الزراعي.

- **الأراضي الزراعية:** تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الدول الإسلامية 1,4 مليار هكتار، أي ما يعادل 26% من الأراضي الزراعية في العالم، مقارنة بـ 55% في الدول النامية الأخرى، و19% في الدول المتقدمة. وهي تشكل 45,7% من المساحة الإجمالية للأراضي في الدول الإسلامية.

ومن ناحية أخرى تحتل الأراضي الزراعية المخصصة للمروج والمراعي نسبة 74% من مساحة الأراضي الزراعية للدول لإسلامية مقابل نسبة 22% أراضي صالحة للزراعة و4% فقط أراضي المحاصيل الدائمة.[2]

- **اليد العاملة الزراعية:** يبلغ عدد السكان الزراعيين النشطين اقتصاديا 238 مليون في الدول الإسلامية وهو ما يعادل 14,2% من مجموع السكان، ويتركز أكثر من 20% من إجمالي عدد السكان الزراعيين النشطين اقتصاديا في 16 بلدا.[3]

- **الموارد المائية:** يوجد ثمانية أحواض نهرية دولية رئيسية في الدول الإسلامية، نهر النيل، والنيجر والسنغال، وبحيرة تشاد، وأحواض أنهار لمبوبو في إفريقيا، ويوجد حوض نهر الفرات ودجلة، وحوض بحر آرال وحوض نهر الجانج في آسيا. وفي عام 2017 تلقت البلدان الإسلامية مجتمعة 16.2% من متوسط هطول الأمطار السنوي في العالم.أي ما يعادل 17705 كيلومتر مكعب.[4]

وفي الواقع، يلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول الإسلامية من حيث توافر الإمكانيات الزراعية (الأراضي الصالحة للزراعة، اليد العاملة، الموارد المائية) فهناك دول إسلامية تتوافر على إمكانيات عالية في العناصر الثلاثة مثل أفغانستان، بنغلاديش، اندونيسيا، مالي، موزنبيق، أوغندا. ودول يتوافر فيها عنصرين فقط مثل: بوركينافاسو، تشاد، النيجر التي تتميز بالأراضي الصالحة واليد العاملة الزراعية. والكاميرون، إيران، العراق كازاخستان، نيجيريا، باكستان، تركيا، التي تتميز بالأراضي الصالحة والموارد المائية. وهناك دول تتميز بالقوة العاملة الزراعية والموارد المائية مثل: غينيا وسيراليون. وهناك دول يتوافر فيها عنصرا وحيدا مثل: كوت الديفوار الغابون، غيانا، ماليزيا، سورينام، التي تتميز بالموارد المائية. والجزائر، سوريا، المغرب، السودان تتميز بالأراضي الزراعية الصالحة. وألبانيا، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، توغو، غامبيا، غينيا بيساو، السنغال.. تتميز بالقوة العاملة الزراعية.[5]

2.1.1ـ **الموارد البشرية**:

يبلغ عدد سكان الدول الإسلامية نحو 1,73 مليار نسمة، وهو ما يشكل 23,6% من مجموع سكان العالم. وتتميز التركيبة السكانية في الدول الإسلامية بهيمنة الفئات الشابة حيث تبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 29 سنة حوالي 27% من مجموع سكان هذه الدول. كما تبلغ

حصة الفئة العمرية 30-44 سنة حوالي 20,1%.[6] كما سجلت الدول الإسلامية معدلا لا بأس به في نسبة العمالة إلى عدد السكان، حيث بلغ في عام 2019 نحو 56,7% بينما بلغ في الدول المتقدمة 60.6%. وبلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان الشباب في الدول الإسلامية (معدل الشباب في القوى العاملة) خلال عام 2019 نحو 39.0% مقارنة بـ 40.1% في 2010 ويعزى هذا التراجع إلى طول مدة الدراسة وصرامة السياسات المتعلقة بمنع المراهقين من العمل.[7]

3.1.1ـ الموارد المعدنية:

تتمتع الدول الإسلامية بموارد معدنية عديدة ومتنوعة، يأتي في المرتبة الأولى النفط الذي يعتبر أحد أنواع الوقود المعدني الأكثر أهمية في العديد من القطاعات كالنقل، والطاقة إلى جانب كونه أيضا المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية. وتمتلك الدول الإسلامية 58,5% من إجمالي الاحتياطات النفطية في العالم (حسب إحصائيات 2015)، وقد قامت الدول الإسلامية المنتجة للنفط بإنتاج 41,5% من مجموع النفط المنتج عالميا في عام 2015. كما تعتبر غنية أيضا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي حيث بلغت حصتها عام 2015 حوالي 58,6% من إجمالي الاحتياطات العالمية، وأنتجت 36% من مجموع الغاز الطبيعي المنتج في العالم. كما تقوم أيضا بإنتاج الفحم، حيث بلغت حصتها 8,4% من الإنتاج العالمي للفحم في عام 2015. وزودت الدول الإسلامية العالم بما يقرب 52,7% من إنتاج معدن اليورانيوم، وتحتل كازاخستان المرتبة الأولى كمنتج لليورانيوم في العالم بنسبة 41,1% من إجمالي الإنتاج العالمي.[8]

2.1ـ الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية:

يمكن معرفة الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية التي سجلتها كمجموعة في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي تتوفر حولها البيانات على النحو التالي:

1ـ2ـ1 الناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة حجم أي اقتصاد وترتيبه عالميا من حيث القوة، لابد من معرفة حصته من الإنتاج العالمي، ويوضح الجدول التالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومساهمة كل من الدول الإسلامية، والدول المتقدمة والنامية الأخرى.

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار وفقا لتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (2009-2015) تريليون دولار أمريكي

الناتج المحلي الإجمالي	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	70,6	74,3	78,8	83,2	87,0	107,9	113,5
الدول المتقدمة	37,6	38,8	40,2	41,7	43,1	46,5	48,2
(%من العالم)	**53,3**	**52,2**	**51,0**	**50,1**	**49,5**	**43**	**42,4**
الدول النامية الأخرى	25,3	27.5	30,0	32,1	34,1	45,2	48,3
(%من العالم)	**35,8**	**37,0**	**38,1**	**38,7**	**39,2**	**41,9**	**42,6**
الدول الإسلامية	7,7	8,0	8,6	9,4	9,8	16,2	17,0
(%من العالم)	**10,9**	**10,8**	**10,9**	**11,3**	**11,3**	**15,0**	**15,0**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على البيانات الواردة في: (سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعون الاسلامي، من 2013-2016) & (سيسرك، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، من 2011-2012)

يتضح من الجدول، أنه رغم أن الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية كان في نمو مستمر خلال الفترة (2009-2015)، حيث بلغ 17 تريليون دولار عام 2015 مقابل 7,7 تريليون دولار عام 2009. إلا أن ذلك لا يمثل سوى 15% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2015 مقارنة بـ 10,9% في عام 2009. وهي تعتبر مساهمة ضئيلة جدًا، خاصة إذا ما قورنت بمساهمة الدول المتقدمة والدول النامية الأخرى. هذه الأخيرة التي عرفت نموا سريعا في إنتاجها، بحيث سجلت 42,6% من الناتج المحلي الجمالي العالمي في عام 2015 مقابل 35,8% في عام 2009، لتتفوق بذلك على البلدان المتقدمة التي سجلت تراجعا خلال نفس الفترة، حيث سجلت 42,4% من الناتج العالمي في عام 2015 عوض 53,3% عام 2009.

أما الفترة (2015-2019) فلم تتمكن دول المنظمة من زيادة حصتها في الانتاج العالمي حيث بلغت 15.1% فقط من الناتج العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمساهمة الدول النامية غير الأعضاء التي بلغت حصتها عام 2019 في الانتاج العالمي 44.5% وهي أعلى من حصة الدول المتقدمة التي بلغت 40.3%.[9]

2.2.1ـ بنية الناتج المحلي الإجمالي:

بالنسبة لمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية يتضح من الشكل رقم (01) أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية بنسبة 53.8% عام 2018، يليه قطاع الصناعة (التحويلية وغير التحويلية) بنسبة 35.7%. أما حصة قطاع الزراعة فقد سجلت تراجعا من 11,3% عام 2010 إلى 10,7% عام 2018. فضلا عن ذلك فإن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت بين الدول الإسلامية، حيث ساهمت عشرة دول فقط وهي: (الصومال، سيراليون، بوركينافاسو،غينيا بيساو،توغو، جزر القمر، السودان النيجر، مالي، تشاد) بحوالي 30% من إجمالي القيمة المضافة.[10]

الشكل رقم(01): القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الاقتصاد (% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإسلامية)

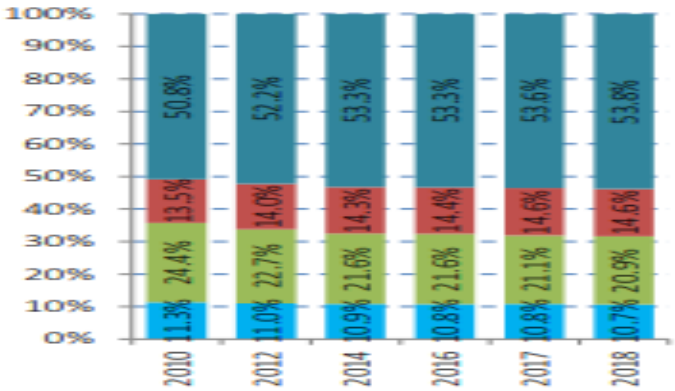

المصدر: سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020، ص.42

3.2.1ـ الناتج المحلي الإجمالي للفرد:

يوضح هذا المؤشر حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. وعلى الرغم من أنّه لا يعكس عدالة توزيع الدخول بين المواطنين، إلا أنه يعد من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى معيشة الفرد داخل بلد معين، وفي المقارنة بين بلد وآخر. وقد سجلت الدول

الإسلامية تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2019، بحيث ارتفع من 8785 دولار للفرد عام 2010 إلى 10275 دولار للفرد عام 2019. ولكن وتيرة التحسن كانت أدنى من مستوى تحسن المتوسط العالمي الذي ارتفع بـ22.1% خلال نفس الفترة متجاوزا 16000 دولار للفرد عام 2019. كما أن هناك تفاوت كبير بين الدول الإسلامية والدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، فخلال نفس الفترة حققت المجموعتين معدلات تحسن أعلى بلغت 13.2% و41.1% على الترتيب ووصلت مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها 46592 و11796 دولار على الترتيب. وهذا يعني أن هناك تباين كبير في المستوى المعيشي بين المجموعات الثلاث. وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت قطر أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي للفرد 75000 دولار عام 2019، تليها كل من الامارات العربية المتخدة والكويت. ومن ناحية أخرى، كانت كل منغينيا بيساو، الموزنبيق، سيراليون نيجيريا ومالي في المراتب الأخيرة، حيث يعيش نسبة كبيرة من سكانها تحت خط الفقر الدولي. ما يعني اتساع التفاوت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية. [11]

4.2.1. **البطالة**:

يعتبر معدل البطالة أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي عادة ما يستخدم في فحص الأداء الاقتصادي، ووفقا لأحدث البيانات المتاحة سجلت الدول الإسلامية متوسط معدلات البطالة الأعلى مقارنة بالدول النامية الأخرى، وباقي دول العالم. فخلال الفترة (2000-2008) سجلت الدول الإسلامية معدلات بطالة تتراوح بين 7,8% و9,1%. ووصلت إلى ذروتها في عام 2009 إبان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مسجلة معدل 9,7%.[12] وخلال الفترة (2010-2013) ظلت معدلات البطالة في الدول الإسلامية مرتفعة، ولكنه أقل من تلك المسجلة في الدول المتقدمة. واعتبارا من عام 2014 تمكنت الدول المتقدمة من خفض معدل البطالة حيث سجلت معدل 7,4% عام 2014 و6,8% في عام 2015، في حين سجلت الدول الإسلامية معدل 7,6% في عام 2014 و7,5% في عام 2015. أما الدول النامية الأخرى فقد ظل معدل البطالة أقل بكثير من الذي سجلته الدول الإسلامية بنسبة تتراوح بين 2 و3%.[13] وخلال الفترة 2016 و2019 ظلت الدول الاسلامية تسجل معدلات بطالة أعلى بكثير مقارنة بالدول المتقدمة والنامية غير الاعضاء في المنظمة حيث بلغت عام 2019 6.7%، 4.8%، 5.1% على الترتيب. وفي

عام 2020 وبسبب تفشي جائحة كوفيد-19 ومن أجل مواجهة حالة الطوارئ الصحية فرضت معظم دول العالم حالة التوقف التام على الحياة الاقتصادية بسب اجراءات الاغلاق العام التي ترتب عنها ضرر كبير في الانتاجية والدخل والعمالة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية شهد العالم مستويات غير مسبوقة من فقدان الوظائف عام 2020. وأدى هذا إلى ارتفاع البطالة العالمية بنسبة 1% عن عام 2019، وإذا زاد معدل البطالة بنفس المعدل في مجموعة دول المنظمة سيبلغ معدل البطالة في المجموعة 7.4% عام 2020.[14]

5.2.1ـ **إنتاجية العمل**:

تساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين وتعتبر أحد المؤشرات التي تستخدم للمقارنة بين الدول وتفسير التفاوتات في الدخل. ولقد شهدت الدول الإسلامية اتجاها متزايدا في نمو إنتاجية العمل خلال الفترة 2010-2019، حيث ازداد الناتج حسب العامل الواحد في هذه الدول من 24500 دولار أمريكي (حسب تعادل القوة الشرائية) عام 2010 إلى 28411 دولار عام 2019. وطوال هذه الفترة ظلت فجوة إنتاجية العمل بين الدول المتقدمة والدول الإسلامية والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة كبيرة حيث قدر ناتج العامل الواحد في الدول المتقدمة عام 2019 بمبلغ 95523 دولار مقابل 28411 دولار في الدول الاسلامية و26515 دولار في الدول النامية. وهذا يعني أن العامل العادي في الدول الإسلامية في عام 2019 أنتج فقط 29.7% من مجموع ناتج العامل العادي في الدول المتقدمة. وعلى مستوى كل بلد إسلامي على حدة، سجلت برناوي دار السلام أعلى إنتاجية للعامل عام 2019 بلغت 159100 دولار تليها قطر بـ150400 دولار، ثم السعودية 122200 دولار. وسجل أدنى مستوى لإنتاجية العامل في الصومال بمبلغ 1000 دولارا .[15]

6.2.1ـ **الصادرات**:

تتميز الدول الإسلامية بتركيز عالي للصادرات في القليل من البنود، حيث تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية والوقود المعدني مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فقد عرفت صادراتها السلعية انخفاضا حادا في عام 2009 من 1,9 تريليون دولار عام 2008 إلى 1,3 تريليون دولار. وابتداءً من عام 2010 عرفت اتجاها تصاعديا مستمرا حتى عام 2012، حيث بلغت الصادرات السلعية لهذه الدول أعلى مستوياتها 2,3 تريليون دولار متجاوزة ذروة ما قبل

الأزمة 1,9 تريليون دولار، وقد انعكس ذلك على حصتها من إجمالي الصادرات العالمية من 11,8% عام 2008 إلى 12,7% عام 2012 .[16] ولكنها سرعان ما أخذت في التراجع المستمر خلال الفترة 2013-2016 ووصولها إلى أدنى مستوياتها عام 2016 منذ 2008 بسبب التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية لتبلغ حصتها 8.8% من اجمالي الصادرات العالمية، وبعد ان ارتفعت إلى 9.9% عام 2018 انخفضت عام 2019 إلى 9.8%. أما في عام 2020 وتماشيا مع الاتجاه العالمي التنازلي بسبب جائحة كوفيد-19 شهدت الدول الاسلامية تراجعا في اجمالي صادراتها الى العالم زاد من حدته التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية وخاصة النفط. من ناحية أخرى، لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول الإسلامية استمر في التمركز في عدد قليل من الدول. ففي عام 2019 سجلت الدول الخمسة الأولى المصدرة نسبة 59.5% من إجمالي الصادرات السلعية للدول الإسلامية، وهي: السعودية 14.5%، ماليزيا 13,3%، الإمارات بنسبة 12.3%، تركيا بنسبة 10.1%، واندونيسيا 9.3%.[17]

وفيما يتعلق بصادرات الخدمات، فقد سجلت الدول الإسلامية عام 2019 حصة قدرها 6.9% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية مقابل 6,7% عام 2014. كما شكلت عشرة دول فقط نسبة 76.2% من إجمالي صادرات الخدمات في الدول الإسلامية، تأتي الإمارات في المرتبة الاولى بـ 17.2%، تركيا 15.2%، ماليزيا 9.6 .[18] وتمثل خدمات السفر والنقل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في هذه الدول العشر لهذا تعتبر من بين أكثر الدول تأثرا بجائحة كورونا التي تسببت في تراجع كبير في قطاعي السفر والنقل.

أما بالنسبة لصادرات التكنولوجيا، فقد كان نصيب الدول الإسلامية كمجموعة لا يتعدى 3,4% من إجمالي صادات التكنولوجيا العالمية في عام 2016، ما جعل من الدول الإسلامية متخلفة وبشكل كبير عن الكثير من الدول كالصين التي سجلت خلال نفس العام نسبة 24,9% من إجمالي صادرات التكنولوجيا العالمية، ألمانيا 9,5%، الولايات المتحدة الأمريكية 7,7%، كوريا الشمالية 6,0%. كما لوحظ أن حوالي 81,3% من صادرات الدول الإسلامية للتكنولوجيا كان من نصيب ماليزيا فقط، وأن خمس بلدان إسلامية استحوذت على 95% من إجمالي صادرات الدول الإسلامية للتكنولوجيا هي: ماليزيا 81,3%، اندونيسيا 5,8%، تركيا 3,2%، كازاخستان 3,0%، السعودية 1,6%.[19]

7.2.1ـ الواردات:

عرفت حصة الدول الإسلامية من الواردات السلعية العالمية توسعا ملحوظا في مرحلة ما بعد الأزمة بحيث بلغت 10% عام 2016 وهو ما يمثل 1,6 تريليون دولار أمريكي مقارنة 9% مع عام 2009 وهو ما يمثل نحو 1,2 تريليون دولار أمريكي. وواصلت في الارتفاع لتبلغ 1,78 تريليون و1.74 تريليون دولار في عامي 2018 و2019 على الترتيب. وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تركزت الواردات السلعية للدول الإسلامية في عدد قليل من الدول، حيث شكلت الدول العشر الأولى المستوردة للبضائع حصة 71,3% من إجمالي واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2019، تأتي كل من الإمارات العربية المتحدة وتركيا في المراتب الأولى بمعدل 17,4% و12,4% على الترتيب من إجمالي الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي. كما استحوذت الدول الإسلامية من إجمالي واردات الخدمات العالمية عام 2019 على حصة 9.0%. وقد سجلت السعودية أعلى نسبة بلغت 14.3% من إجمالي واردات الخدمات في الدول الإسلامية وهو ما يمثل 75 مليار دولار.[20]

8.2.1ـ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول الإسلامية معدلات دون المتوقع في مرحلة ما بعد الأزمة، فبعد أن بلغت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول القمة عام 2008 بنحو 165,2 مليار دولار أمريكي، انخفضت إلى نحو 135,3 مليار دولار عام 2009، وفي عام 2016 بلغت ما مقداره 96,4 مليار دولار فقط. وهو ما يعني تراجع حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 9,1% عام 2009 إلى 5,2% عام 2016 وهي الأدنى على الإطلاق منذ عام 2008. وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول مستوى عال من التركيز، حيث توجه الجزء الأكبر منها إلى عدد قليل من هذه الدول. ففي عام 2016 جاءت تركيا في مصدر الصدارة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها والتي بلغت 12 مليار دولار أمريكي، تلتها كل من ماليزيا بـ 9,9 مليار دولار أمريكي، كازاخستان 9,1 مليار دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة 9 مليار دولار أمريكي، مصر 8,1 مليار دولار أمريكي.[21] وبهذا استحوذت هذه الدول الخمس على ما مقداره 49,9% من التدفقات الواردة إلى الدول الإسلامية.

9.2.1ـ البحث والتطوير العلمي:

يعتبر البحث والتطوير العلمي من المعايير المهمة والرئيسية لقياس تطور الدول ومعرفة درجة تقدمها وانفتاحها على اقتصاد المعرفة ميزة العصر الحالي، حيث التنافس القوي بين الدول لتصبح الاقتصاد الأكثر تنافسية في خلق الابتكارات التكنولوجية الجديدة. وبعد أن كان العالم الإسلامي في عصره الذهبي في الطليعة في مختلف مجالات العلوم، هو اليوم في ذيل القائمة من حيث مساهمته في التطوير العلمي والتكنولوجي، وهذا ما توضحه العديد من المؤشرات: [22]

- **الباحثون**: تشير الأرقام أن متوسط عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الدول الإسلامية بعيد جدا عن المتوسط العالمي الذي قدر بـ 1673 باحث لكل مليون نسمة عام 2016 وعن نظيره في الدول المتقدمة 6472 باحث لكل مليون نسمة، في حين بلغ متوسط الدول الإسلامية 631 باحث لكل مليون نسمة وهو أقل بعشر مرات من نظيره في الدول المتقدمة.

- **المنشورات العلمية:** تعتبر المقالات العلمية مؤشرات تستخدم لقياس الأداء البحثي لمؤسسات أو دول معينة، كما تستخدم بشكل خاص في تصنيف الجامعات على المستوى الدولي. وفي عام 2016 بلغ عدد المنشورات العلمية في الدول الإسلامية 181366 مقالة، ورغم أن هذا العدد قد تضاعف بأكثر من أربعة أضعاف عن عام 2000 (حوالي 20268 مقالة)، إلا أنه يبقى أدنى بكثير من فرادى بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من 400 ألف مقالة)، والصين(أكثر من 300 ألف مقالة) في عام 2016.

- **براءات الاختراع:** قدر العدد الإجمالي لطلبات براءات الاختراع في الدول الإسلامية عام 2016 ما مجموعه 54603 طلب براءة اختراع، وهو ما يمثل 1,75% فقط من مجموع طلبات براءات الاختراع العالمية، في حين قدمت أربعة دول فقط 79% من مجموع طلبات الاختراع العالمية، وهي الصين 42,79%، الولايات المتحدة الأمريكية 19,36%، اليابان 10,8%، كوريا الجنوبية 6,68%.

- **الإنفاق على البحث والتطوير**: تنفق الدول الإسلامية ما يقرب 2,9% فقط من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير بينما تنفق الدول المتقدمة 86% من نفقات البحث والتطوير

العالمية منها 27,4% من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، 20,2% من قبل الصين، 20,7% من طرف دول الاتحاد الأوروبي؛

10.2.1ـ المديونية الخارجية:

تشكل المديونية العالية عقبة كبيرة أمام الجهود التنموية والنمو الاقتصادي للدول المختلفة فعبء الديون يضر بمناخ الاستثمار فيها، ويستنفذ مقدار كبير من مواردها المالية التي يمكن أن توجهها للمشاريع التنموية. بالنسبة الدول الإسلامية فهي تعاني من ارتفاع مستويات الدين الخارجي، حيث بلغ إجمالي الديون الخارجية للدول الإسلامية 35,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 2016 مقارنة بـ 32,1% عام 2006 . ورغم أن هذه النسبة قد انخفضت عما كانت عليه في عام 1996 (51,2%) إلا أنها لا تزال أعلى بكثير من نظيرتها في الدول النامية غير المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي (22,0%) و(23,9%) في عامي 2006 و2016 على الترتيب.[23]

مما سبق يمكن القول، أن الدول الإسلامية تمتلك إمكانات هائلة في مختلف المجالات والقطاعات، ومع ذلك سجلت مستويات أداء ضعيفة مقارنة بالدول النامية الأخرى والدول المتقدمة. ففي عام 2019 قامت بإنتاج 15.1% فقط من الناتج العالمي، وسجلت مبلغ 10275 دولار كمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وهو أقل من نظيره في البلدان المتقدمة بحوالي 36317 دولار أمريكي.كما تم تسجيل أعلى معدلات للبطالة خلال هذا العام في البلدان الإسلامية 6.7%. وظلت صادراتها السلعية متركزة على السلع الأولية والوقود المعدني، مما أثر على حصتها من إجمالي الصادرات العالمية حيث سجلت 9,8% فقط. كما لم تستقطب سوى5,2% من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمية. وقد لوحظ وجود تفاوتات واسعة منتشرة بين الدول الإسلامية ومستويات عالية من التركيز في العديد من مجموعات الاقتصاد الكلي، على سبيل المثال حوالي 59.5% من إجمالي الصادرات السلعية للدول الإسلامية تتمركز في خمسة دول فقط، وحوالي 76.2% من إجمالي صادراتها من الخدمات تتمركز في عشرة دول، و49,9% من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول الإسلامية كانت من نصيب خمسة دول فقط، كما كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر صاحبة المرتبة الأولى أكبر بنحو 100 مرة عن المتوسط المسجل في النيجر. كما أنها متخلفة وبشكل كبير عن الكثير من

الدول فيما يتعلق بالبحث العلمي وتصدير التكنولوجيا. وحسب مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (2013) تم تصنيف 21 بلدا إسلاميا من منظمة التعاون الإسلامي ضمن مجموعة الدول الأقل نموا، و20 بلدا منها ضمن الدول الفقيرة المثقلة بالديون. بشكل عام، يمكن القول أن الدول الإسلامية لم تستفد من الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها لتحقيق أداء اقتصادي قوي، ومستويات معيشية أفضل لشعوبها.

2ـ الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية (الصيغة المقترحة):

إن عدم نجاح الدول الإسلامية في تسجيل أداء اقتصادي قوي، وفي أن يكون لها دورا ومكانة في الاقتصادي العالمي، لا يعني بالضرورة أنها لا تمتلك المقدرة والإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك، وإنما الأمر يرجع إلى اعتمادها النموذج الغربي للتنمية الاقتصادية. وسواء كان المنطلق الفكري لهذا النموذج رأسمالي أو اشتراكي فكلاهما لم ينجح في معاملة الإنسان على أنه خليفة الله في أرضه، وكلاهما لا يتماشى مع شروط العالم الإسلامي ومطالب المثل الاجتماعية في الإسلام.[24] وهذا ما أثبته الواقع، فبعد عقود من محاولات التقليد والمحاكاة الفاشلة لم ينته الحال بالدول الإسلامية إلا إلى مزيد من التخلف وإلى اتساع الفجوة بينها وبين العالم المتقدم، وأصبح واضحا أنه مهما توفرت الوسائل، ومهما كانت الإرشادات والنصائح جيدة فإنه لن تتغير الأمور، ولن تتحسن الأحوال، مالم تكن للعالم الإسلامي رؤيته الخاصة للتنمية أو لأي فرع من فروع النشاط الإنساني، هذه الرؤية التي يجب أن تكون مبنية على تعاليم الشريعة الإسلامية، لأن "هذا الدين جاء لينشئ أمة ذات طابع خاص متميز، وهي في الوقت ذاته جاءت لقيادة البشرية، وتحقيق منهج الله في الأرض، وإنقاذ البشرية مما كانت تعانيه من القيادات الضالة والمناهج الضالة، وهو ما تعاني اليوم مثله، مع اختلاف في الصور والأشكال".[25]

ولهذا لكي تستعيد الأمة الإسلامية قيادتها وريادتها للبشرية، لا بد أن تسير في طريق الإيمان بالله والتمسك بشريعته التي أراد بها صلاح البشر، وأن تتبنى نظاما اقتصاديا ينبثق من هذه الشريعة ويقوم على أساسها. تعرض هذه الصيغة بعض الإجراءات التي يجب على الدول الإسلامية القيام بها على المستويين القطري والإقليمي، والتي من شأنها أن تجعل المناخ الاقتصادي في هذه الدول صالحا لقيام تكتل اقتصادي عالمي. وقبل ذلك نستعرض أهم المقومات التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا التكامل.

1.2ـ مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

تتوافر الدول الإسلامية على مجموعة من المقومات التي من شأنها أن تساعد على قيام التكامل الاقتصادي بينها. يمكن ذكر:

1.1.2ـ العامل الديني:

إن التكامل الاقتصادي هو فرع عن أصل، هو وحدة الأمة الإسلامية المقررة شرعا، فالإسلام يلزم المسلمين بالاتحاد بينهم، ودليل ذلك القرآن الكريم الذي يخاطب المسلمين بأنهم أمة واحدة في قوله تعالى: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ **[آل عمران: الآية: 110]**. كما أدار الرسول ﷺ أمور المسلمين ورباهم على أنهم أمة واحدة، فقد جاء على سبيل المثال في الصحيفة التي وقعها الرسول ﷺ مع اليهود في المدينة المنورة، بعد أن أسس الدولة فيها: "هذا كتاب محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة من دون الناس....وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس،....وأن سلم المؤمنين واحد..."[26] من هذا المنطلق، يمكن اعتبار أن السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي الاسلامي هو مطلب شرعي

2.1.2ـ التجانس الثقافي والاجتماعي:

يرتكز هذا التجانس على أن الإسلام دين جميع الدول الإسلامية بما يحمله من رؤية متميزة لكل أمور الحياة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية. الأمر الذي يجعل التفاهم بين شعوب العالم الإسلامي أقرب وأسرع وأوثق.

3.1.2ـ التنوع البيئي والمناخي في الدول الإسلامية:

مما يجعل بعضها يكمل بعضا في وحدة مناخية وبيئية.[27]

4.1.2ـ الجوار بين الدول الإسلامية:

على الرغم من أن البلدان الإسلامية السبعة والخمسون موزعة جغرافيا على أربع قارات إلا أنها جميعا تتوفر على ممر للنقل المباشر عن طريق البر أو البحر مع بلد إسلامي آخر[28].

5.1.2ـ وجود إمكانات كبيرة لدى الدول الإسلامية مجتمعة: [29]

فعدة دول إسلامية تتمتع بميزة نسبية عن غيرها من الدول الإسلامية الأخرى في مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية، فبعضها غني من حيث الوقود الأحفوري والبعض الأخر بإمكانات كبيرة للطاقة المتجددة، كما يتوفر بعضها على قدرة عالية في الموارد الزراعية. بينما يتمتع البعض الآخر بموارد رأس المال (الفوائض المالية)، وعدد آخر منها يتوفر على التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة مثل ماليزيا، اندونيسيا، وتركيا.

إن كل هذه المقومات والإمكانات من شأنها أن تكون حافزا هاما لتحقيق التكامل التنموي بين الدول الإسلامية إذا ما تم إدارتها وتنسيقها بشكل سليم من خلال السياسات والاستثمارات الملائمة.

2.2ـ الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى القطري:

من أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها على مستوى كل بلد، ما يلي:

1.2.2ـ التوجه نحو الصيرفة الإسلامية:

يشير مصطلح الصيرفة الإسلامية إلى "الخدمات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتي تحظر الفوائد، والمضاربة المفرطة، والمقامرة، والبيع على المكشوف. وتشترط المعاملة العادلة وقدسية العقود".[30] وقد انتشرت هذه الصناعة ونمت بسرعة حتى تجاوزت أصولها 1,9 تريليون دولار أمريكي- في عام 2016- وهي موجودة حاليا في خمسين اقتصادا حول العالم(دول إسلامية وغير إسلامية). وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي وإيران معا اللاعبين المهيمنين على غالبية أصول الصناعة المصرفية، ورغم أنها تمثل ما يقرب 2% فقط من الأصول المصرفية العالمية، إلا أن حصتها أكبر من ذلك في عدة دول، حيث تمثل أصولها أكثر من 15% من مجموع الأصول في 14 بلدا يتواجد معظمها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.[31]

وتجدر الإشارة، إلى أن إيران والسودان هما البلدان الإسلاميان الوحيدان اللذان يتمتعان بنظام مصرفي يعتمد بالكامل على التمويل الإسلامي.[32] ولهذا على باقي الدول الإسلامية العمل على أسلمة نظمها المصرفية للدلالة على العودة إلى الالتزام بتطبيق الشريعة في هذا المجال

الهام من حياة الأمة الإسلامية، الذي ترتبط به استجابة الله تعالى للدعاء، "فأنّا يستجاب لمن مطعمه حرام ومشربه حرام" كما ورد في السيرة النبوية. هذا من جهة ومن جهة أخرى، يمكن للتمويل الإسلامي المساهمة بدرجة كبيرة في إرساء نظام مالي أكثر شمولا واستقرارا يشجع النمو والتنمية. ذلك لأنه ينطوي على عدة مزايا: [33]

- التركيز على التمويل المضمون بأصول والقائم على اقتسام المخاطر، يساهم في ضمان سلامة المؤسسات المالية منفردة، والحد من أنواع طفرات الإقراض والفقاعات العقارية التي كانت سببا في وقوع الأزمة المالية العالمية؛

- يسمح هذا النوع من التمويل القائم على اقتسام المخاطر بزيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، مما يشجع ريادة الأعمال والحد من الفقر، على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لتوظيف العمالة في العالم النامي؛

- يتميز هذا النوع من التمويل بأنه مؤهل لتمويل مشروعات البنية التحتية، حيث يقوم المستثمرون- على غرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص- بتمويل إنشاء الطرق والجسور وغيرها من المشروعات المماثلة، وتحصيل عائدات هذه الاستثمارات لحين بلوغ أجل استحقاقها؛

- يمكن للخدمات المالية الإسلامية رفع مستوى الإشراك المالي لعدد كبير من المسلمين الذين يحجمون عن الاستعانة بخدمات البنوك لأسباب دينية (حيث أوضحت نتائج المسح أن حوالي 25% إلى 35% من البالغين في عينة المسح من دول مثل أفغانستان وتونس والسعودية ترى أن المعتقدات من أهم أسباب إحجامهم عن فتح حسابات مصرفية). [34]

2.2.2ـ **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي**:

لتحقيق تلك المزايا التي تتمتع بها الصيرفة الإسلامية على أرض الواقع والسماح لها بالتطور على نحو سليم، يتعين على الأجهزة التنظيمية وصناع السياسات الاهتمام بهذه الصناعة ووضع أطر للسياسات (النقدية والمالية العامة) تلائم العمل المصرفي الإسلامي، وتخلق بيئة تشجع الاستقرار المالي وتدعم تطور هذه الصناعة. فترك الصيرفة الإسلامية دون تشريعات منضبطة أو مختلطة بالصيرفة التقليدية، يعتبر نوع من الفوضى التشريعية، ويجعل

البعض يشكك في مصداقيتها، وهذا من شأنه أن يعرقل نمو هذه الصناعة وربما يؤدي إلى انتكاسة بعد الرواج الواسع الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة.

- **السياسة النقدية:** تتمثل السياسة النقدية في "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية (البنك المركزي)، والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع، من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني"[35]

يتضح من هذا التعريف، أن عمل الصيرفة الإسلامية في إطار السياسة النقدية التي تستمد إجراءاتها من أصول المنهج الرأسمالي يجعلها خاضعة لمعايير وأدوات تستند إلى آلية نظام الفائدة غير الملائمة للبنوك الإسلامية وهذا من شأنه أن يعيق تطور ونمو الصيرفة الإسلامية، التي تتميز بخصوصية أعمالها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية في إطار أساليبها وصيغها التي تقوم على أساس المشاركة في المخاطر والأرباح. لهذا بات من الضروري على الدول الإسلامية إعادة هيكلة وظيفة البنوك المركزية لتستخدم أدوات للسياسة النقدية التي تتناسب وتنسجم مع مبادئ الصيرفة الإسلامية[36]

كما لابد من التأكيد على أهمية إنشاء هيئة شرعية مركزية على مستوى كل بلد إسلامي، تتكفل بمراقبة ومتابعة السلامة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فتعدد الهيئات الشرعية على مستوى كل بنك ومؤسسة مالية إسلامية، أدى إلى اختلاف الآراء التي تبديها هذه الهيئات من بنك لآخر، وإلى ظهور أساليب وأدوات مالية متاحة للتعامل في بنك ما، بينما يعتبرها بنك آخر في نفس البلد غير جائزة.[37] ولهذا فإن وجود هيئة شرعية مركزية تعمل على التنظيم الشرعي للعمل المصرفي والمالي الإسلامي، من شأنه أن يحل إشكالات تضارب الفتاوى ويجعل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية داخل البلد الواحد، تعمل وفق نمط واحد يخضع لمرجعية موحدة ومفروضة بقوة القانون.

- **السياسة المالية:** تُعرّف على أنها " مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تتبناها الدولة، وتتعلق بالإيرادات والنفقات العامة، للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع، بهدف المحافظة على استقراره وتنميته، ومعالجة المشاكل ".

والسياسة المالية شأنها شأن سائر سياسات البلد، تستمد إجراءاتها من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع. ففي المجتمع الرأسمالي ترتكز السياسة المالية على السياسة الضريبية، فترفع الضرائب وتخفض تبعا للظروف الاقتصادية، بينما في المجتمع الإسلامي، تعتبر الزكاة هي الركيزة الأساسية للسياسة المالية[38] فلقد فرق الإسلام بين الزكاة والضريبة، فهذه الأخيرة أساسها وضعي من تفكير الإنسان، وهي التزام خال من كل معنى للعبادة، لذلك يعتريها الخطأ. بينما الزكاة فريضة إسلامية، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، فهي إذا إلهية لا يعتريها الخطأ. كما أن الإسلام لا يقبل مبدأ أخذ جزء من مال الغني جبرا بسبب كونه غنيا، سواء كان هذا الأخذ كليا كالمصادرة، أو جزئيا كالضريبة. ولم يلجأ الرسول ﷺ إلى فرض الضرائب بأي شكل من الأشكال طيلة حياته الشريفة، وكان كلما احتاجت الدولة إلى المال، إما كان يدعو إلى التبرع آو أنه يقترض. كما لم تفرض الضرائب على الناس في العهد الراشدي، وما فرض بعد هذا العهد اعتبره العلماء ظلما جائرا وغير مشروع.[39]

والزكاة إلى جانب كونها فريضة إسلامية، هي إيراد عام تجنيه الدولة الإسلامية ويدخل خزانتها ورغم أنه لا يمكن مس معدلاتها ولا الأموال التي تجب فيها، ولا مصارفها، إلا أنها تعتبر أداة مالية هامة، فبإمكانها أن تستقطب تيارا تمويليا دائما ومستمرا يصل إلى 7% من الدخل الوطني في الدول الإسلامية التي لا تمتلك موارد معدنية، ويتراوح بين 10% و14% في الدول الإسلامية التي تمتلك موارد معدنية وطاقوية. الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما لتمويل التنمية، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الفقيرة في المجتمع ودعم المشروعات التي تستهدف هذه الفئات وتزيد من مساهمتها في العملية الإنتاجية. كما تعتبر أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، وذلك عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، فيمكن التخفيف من مستويات التضخم من خلال الجمع النقدي لحصيلة الزكاة عن جميع الأموال الزكوية، كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة للتأثير على الكتلة النقدية المتداولة والحد من الآثار السلبية للتضخم. ويكون العكس في حالة الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى الجمع العيني للزكاة كي لا تؤثر كثيرا في الكتلة النقدية، كما يمكن أن تلجأ إلى تأجيل جمع الزكاة.[40] يضاف لما سبق من الخصوصية، أن المجتمع الإسلامي يقوم على أساس التكافل بين أفراده، فمن خلال مؤسسة الوقف يمكن تقديم سلع وخدمات

عامة كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية للفقراء، والخدمات الدينية (المساجد والمدارس القرآنية)، ورعاية الأرامل واليتامى وغيرها مما يرفع عن كاهل الدولة عبئا كبيرا ويخفف الضغط على ميزانيتها، فضلا عما يفعله من تأثير على التضامن والتآخي والتراحم بين أفراد المجتمع.[41]

هذه الاعتبارات التي تم ذكرها، تدعو إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسستا الزكاة والوقف في اقتصادات الدول الإسلامية من خلال توفير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة لها. ويتحقق ذلك من خلال:

- وجود أساس قانوني تعززه تنظيمات واضحة تستند إليه إدارة المالية العامة، منها على سبيل المثال لا الحصر:
  - ينبغي وجود تشريع أساسي يجعل من الزكاة نظام مالي إسلامي يختلف عن الضرائب مع وجود قانون يجعل منها إلزامية على كل مسلم، ويسند مسؤولية جبايتها للدولة من خلال تأسيس هيئة لها؛
  - ينبغي أن ينص التشريع الذي يحدد المؤسسة المختصة بالزكاة على استقلالية هذه المؤسسة لضمان العدالة والحياد، مع إخضاع أنشطتها للرقابة الشرعية والمحاسبية والإدارية الصارمة، مما يجعلها أكثر شفافية؛
- وجود نظام محاسبي فعّال يوفر تغطية شاملة للمعاملات المالية العامة، ويقوم على نظام الرقابة الداخلية الذي يشجع العمليات التي تتميز بالاقتصاد والكفاءة، لضمان حماية الموارد من الخسائر الناجمة عن الإهدار وسوء الإدارة والفساد؛
- إحياء سنة الوقف وترسيخها كصيغة شرعية تنموية والترويج لها؛
- وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للوقف، يوفر الحماية القانونية للأوقاف القائمة ضد التوجهات السياسية، ما يزيد من ثقة المواطنين وإقبالهم على إقامة أوقاف جديدة؛
- إعادة بعث القيم الإسلامية للمجتمع والدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والوقف وسائر الصدقات كما ينبغي أيضا تزويد المواطنين بمعلومات شاملة عن نظام الزكاة بأسلوب يتسم بالوضوح والبساطة لشرح أحكام الزكاة وطرق حسابها وكيفية جمعها، على نحو يسهل استيعابه؛

3.2.2ـ بناء اقتصاد متنوع:

يتوفر كل بلد من الدول الإسلامية على إمكانات متنوعة، ولكن رغم ذلك نجد أن عدد قليل منها فقط من تمكن من تحقيق أداء اقتصادي قوي نسبيا (تركيا، ماليزيا، اندونيسيا)، وفي الجهة المقابلة نجد أن 21 بلدا إسلاميا مدرجا ضمن مجموعة الدول الأقل نموا. وما يميز اقتصادات الدول الإسلامية أن عدد كبير منها يعد اقتصادات أحادية الجانب تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع واحد في تمويل ميزانيتها وتوفير مستلزمات التنمية، كالبلدان المصدرة للنفط (دول الخليج العراق، الجزائر،..) مما يجعلها عرضة لما يجري في سوق النفط العالمية، ففي حالة ارتفاع الأسعار تتحسن مؤشراتها الاقتصادية ويزداد الإنفاق الاستهلاكي، وفي حالة انخفاض الأسعار وانهيارها تتراجع المؤشرات الاقتصادية وتعيش تلك الدول حياة تقشفية. إن الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتمادا على النفط، هو العمل على التنويع الاقتصادي بتفعيل القطاعات المنتجة والتركيز على القطاعات التي يكون لها آثار تنموية كبيرة، من خلال:

- دعم مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة والمشاريع الزراعية من خلال الترتيبات القانونية والتنظيمية المناسبة، بهدف تحويله إلى مشارك أكثر نشاطا في إنتاج وتمويل المشاريع الزراعية؛

- تعزيز البنية التحتية ونظم الري من خلال تشجيع استثمارات كل من القطاع العام والخاص في نظم الري الحديثة والفعّالة، وفي أنشطة البحث والتطوير بهدف تبني تقنيات زراعية تحسن كمية وجودة وسلامة المنتجات الزراعية؛

- تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار على المستوى الوطني من خلال وضع حوافز للمستثمرين للخواص والأجانب؛

- تطوير البنى التحتية، إن وجود بنى تحتية متطورة (النقل، الطاقة، الاتصالات، شبكة المياه..) يعتبر عنصر أساسي في التنمية المستدامة، لكن أحد التحديات الرئيسية في تطوير البنى التحتية هو نقص الموارد الحكومية للاستثمار في المشاريع الخاصة بها ولاسيما في الدول النامية ذات الدخل المنخفض. لهذا تحتاج حكومات هذه الدول إلى أن تكون مبتكرة في إيجاد آليات تمويل بديلة لمثل هذه المشاريع. وقد أكد العديد من المختصين في التمويل الإسلامي، إلى

جانب تجارب ناجحة في بعض الدول أن للصكوك وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي طويلة الأجل التي تصدرها الحكومات القدرة على سد فجوات الاستثمار في البنى التحتية في مختلف الدول. كما أن إشراك القطاع الخاص يعتبر بديلا مناسبا أمام هذه الدول، حيث تؤكد الدراسات الرائدة أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تخفف من قيود الإنفاق من المالية العامة على استثمارات البنى التحتية- إذا ما تم صياغتها بالشكل الملائم- كما يمكن أن توفر بنية تحتية ذات جودة عالية- خاصة في ظل عدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة وانخفاض مستويات التكنولوجيا في الدول النامية- كما خلصت إلى أن جودة البنى التحتية تؤثر على مستوى إنتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمار الأجنبي.

- تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عن طريق دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تشجيع ريادة الأعمال بزيادة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة،
- دعم تطوير التكنولوجيا الحديثة وتسهيل تمويل الابتكار وبرامج البحوث؛
- تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الإقليمية والعالمية؛

- العمل على تعزيز إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، خاصة وأن غالبية الدول الإسلامية تتمتع بإمكانات مهمة في أنواع مختلفة من مصادر الطاقة المتجددة (الشمس في المناطق الصحراوية، الرياح وأمواج البحر في المناطق الساحلية...)

4.2.2ـ الاهتمام برأس المال البشري:

تتمتع معظم الدول الإسلامية بتركيبة سكانية شابة مفعمة بالحيوية ولكن لا يعتبر ذلك ميزة في حد ذاته، إلا إذا اتسمت بالمعرفة والقدرات الفنية اللازمة بالمهام المعقدة. لأن المهارات المعرفية للشباب ستزيد من القدرة على استيعاب المعارف والتكنولوجيات الجديدة وبالتالي زيادة الإنتاجية التي ستؤدي بدورها إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولهذا أصبح ينظر للمورد البشري على أنه رأس مال يجب الاستثمار فيه، وإذا كان الاستثمار في رأس المال

المادي مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الاستثمار في رأس المال البشري بالغ الأهمية وواحد من أكثر الطرق فعالية لتعزيز النمو وتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي. وأحد أهم الاستثمارات التي يمكن لبلد ما أن يتخذها في رأس المال البشري هو التعليم، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاستثمار في التعليم لا يتطلب فقط توفير المزيد من الأموال للمدارس، وإنما يتطلب أيضا نهج سياسات تعليمية قادرة على توفير المهارات المناسبة للأفراد المناسبين على أساس استراتيجيات تنموية وطنية وتقييم سوق العمل وتصميم نظام تعليمي يركز على الجودة.[42] ولهذا على كل بلد إسلامي العمل على توفير البيئة المواتية لإقامة نظام تعليمي يأخذ بأرقى المعايير العالمية سواء على مستوى البنية التحتية أو الكوادر البشرية أو الموارد المالية والبحث العلمي، وعليها أن تحرص دائما على الانفتاح على الدول المتقدمة في هذا المجال للتعرف على خبراتها وتجاربها للاستفادة منها. بما يتناسب مع هويتها الإسلامية. فالنظام التعليمي لا بد أن يعبر عن عقيدة الأمة وتقاليدها وقيمها وأهدافها الرئيسية من الحياة وتصورها للمستقبل. وعليه يجب أن يهدف النظام التعليمي في الدول الإسلامية إلى السمو بالإنسان باستمرار وإلى رفعه إلى المثل الأعلى. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في نطاق أطر سلوكية وأخلاقية مستمدة من الشريعة الإسلامية، لهذا فإن الدول الإسلامية مطالبة بإقامة نظام تعليمي شامل يهتم بكل مكونات الإنسان المعرفية والروحية بتوازن وعدل "فالإنسان كل مركب من جسد وروح، عقل وعاطفة، وعلى التعليم أن ينهض بها جميعا بعدل وتناسق، فيهتم بتصفية النفس اهتمامه ببناء الجسد، وبتأديب النفس اهتمامه بتثقيف العقل، فلا بد إذا من الجمع بين المادة والروح والتأكيد على التلازم بينهما وبين الأخلاق وبين الإيمان والعلم والتأكيد على ربطها بالعمل الصالح".[43] وعلى ذلك تكون نتيجة الاستثمار في التعليم الحصول على أفراد صالحين يعبدون الله حق عبادته، ويساهمون إسهاما قيما وفعالا في تنمية وطنهم.

علاوة على ذلك، لا بد من الاهتمام بالتعليم المستمر (التعلم مدى الحياة)، حيث يمكن لبرامج التدريب الفني والمهني أن تفسح المجال أمام العمال والموظفين والشباب لمواصلة التعلم المستمر، والتزود بالمهارات والمؤهلات التي تمكنهم من التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والأسواق، وهو أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للعمال وأصحاب العمل والاقتصاد ككل. فبالنسبة للاقتصاد تزيد تنمية مهارات العمال من ذوي المؤهلات المنخفضة بشكل عام من

الإنتاجية وتعزيز التنافسية على المدى الطويل. وبالنسبة لأصحاب العمل فإن العمال من ذوي المؤهلات والمهارات سيكونون أكثر إنتاجية ويزيدون من ربحية الشركات، وبالمثل سيحصل العمال ذوي أفضل المهارات على عائدات أعلى.[44]

3.2ـ الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الاقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي:

إن فكرة إقامة تكامل اقتصادي إسلامي ليست فكرة جديدة، فقد طرحت في سبعينيات القرن العشرين، ولكنها ظلت مجرد اتفاق على الورق لم يتم تنفيذها على أرض الواقع، ولكي لا يظل هذا التكامل مجرد حلم بعيد المنال، لابد من بذل المزيد من الجهد الجماعي واتخاذ العديد من الإجراءات. يمكن إيراد أهمها فيما يلي:

1.3.2ـ الفصل بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، مع ضرورة البدء بالتكامل الاقتصادي:

تظهر آراء العديد من الخبراء الاقتصاديين أن السبب في فشل التجربة التكاملية الإسلامية أو العربية هو الربط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية، فهيمنت الخلافات السياسية على مشروع التكامل وأعاقت مسيرته، ولهذا فإن الدول الإسلامية مدعوة أن تبدأ عملها الوحدوي بالتكامل الاقتصادي، وهذا يتطلب إبداء الرغبة السياسية والإرادة الحقيقية لقيادات العالم الإسلامي، فتوفر الإرادة السياسية لدى قيادات هذه الدول نحو التوحد ككتلة اقتصادية ووعيها بالمصالح المشتركة التي سيحققها هذا التكتل، والتضحية من أجلها من خلال نبذ الخلافات هو الشرط الأساسي الأول لانطلاق المشروع التكاملي ونجاحه في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.[45]

2.3.2ـ ضرورة انتهاج سياسات إنتاجية تكاملية

تراعي الإمكانات والخبرات الفنية المتنوعة واليد العاملة الماهرة في بعض الدول للاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها. ففي قطاع الزراعة مثلا، هناك دول إسلامية تمتلك الموارد الزراعية الأساسية ولكنها تفتقر للموارد المالية اللازمة للنهوض بالاستثمار الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية. تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية في مجال إعداد وتنفيذ سياسات زراعية مشتركة من شأنه أن يوفر التمويل الكافي والتكنولوجيا الملائمة، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للسلع الزراعية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية

لهذه السلع في الأسواق الدولية.[46] وهناك فرص كثيرة لانتهاج هذه السياسات التكاملية في كل القطاعات في الدول الإسلامية في قطاع الطاقة، المعادن، المواد الكيميائية،الالكترونيات المنسوجات البنية التحتية والبناء، الخدمات الصحية، السفر والسياحة الاتصالات والنقل، الصناعات التحويلية، الطاقة المتجددة. إن التنسيق الفعال للسياسات الإنتاجية التكاملية سيساعد على تحقيق درجة عالية من الكفاءة في تخصيص الموارد وبناء اقتصاد متنوع على مستوى الدول الإسلامية.

3.3.2ـ توحيد قوانين الاستثمار والتشريعات الأخرى لتشجيع الاستثمارات البينية:

الطريقة الأكثر فعالية لتنفيذ تلك السياسات التكاملية، هي زياد الشراكات بين الدول الإسلامية (سواء كانت ثنائية أو بين مجموعة من الدول أو بين الدول الإسلامية كافة). وأحسن وسيلة لزيادة الشراكات هي الاستثمارات البينية. ويستدعي ذلك إلغاء القيود التي تحد من انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية، وكذا القيود التي تحد من انتقال الأفراد والتكنولوجيا. كما يتعين على هذه الدول أن تولي اهتماما خاصا بسن قوانين وتنظيمات موحدة واضحة وشفافة تحمي الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من بلد إسلامي آخر. علاوة على ذلك، يتعين عليها تكثيف جهودها لتسهيل التجارة البينية والتوجه أكثر نحو الانفتاح التجاري فيما بينها، من خلال إلغاء الرسوم والقيود عل التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية ووضع نظام الأفضلية التجارية ونظام الدولة الأولى بالرعاية للدول الإسلامية فقط، مع توحيد الإجراءات الجمركية مع الدول غير الإسلامية.[47]

4.3.2ـ ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والمالية) على مستوى الدول الإسلامية.

إنّ كل بلد إسلامي مطالب بإتباع السياسة النقدية والمالية الرشيدة المستندة على التشريع الإسلامي- طبقا لما ذكر سابقا- ونظرا لتعدد المذاهب الفقهية التي تتبناه الدول الإسلامية، لا بد من التنسيق بين هذه الدول من أجل استنباط جميع التنظيمات والتشريعات واللوائح المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية للوصول إلى سياسة اقتصادية موحدة. وعندما تخلو السياسات الاقتصادية (الاستثمارية، التجارية، النقدية والمالية) للدول الإسلامية من أوجه التباين والاختلاف يمكن العمل على الاندماج النقدي

وإنشاء بنك مركزي إسلامي ووضع الخطوات اللازمة لإصدار عملة موحدة.[48] ومن ثم تقديم صورة عالمية موحدة للنظام النقدي والمالي الإسلامي.

5.3.2ـ العمل على تعزيز التعاون والتنسيق في كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الإسلامية:

مثل:

- تنسيق سياسات البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار وتبادل التكنولوجيا والخبرات بين الدول الإسلامية؛
- توحيد نظم التعليم وإيلاء اهتمام خاص لأهمية الاستثمار في مجال التعليم والبحث والتطوير من أجل مستقبل أفضل؛
- تفعيل المؤسسات الإسلامية البينية القائمة، وعلى رأسها منظمة التعاون الإسلامي لتكون الإطار المؤسسي الذي يوفر آليات التعاون والتكامل الاقتصادي
- تعزيز التعاون والتنسيق في مجال إعداد قاعدة للمعطيات الإحصائية والمعلوماتية وتحسين جودة البيانات من حيث التغطية الانتظام، الحداثة، وتمكين كل المشاركين والفاعلين الاقتصاديين في الدول الإسلامية من الاطلاع على البيانات بسهولة؛
- التنسيق والتعاون بين الدول الإسلامية لتطوير وتفعيل السوق المالي الدولي الإسلامي لتكون نموذجا ناجحا ينافس الأسواق العالمية؛

6.3.2ـ وضع إستراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي الإسلامي:

إن إقامة تكامل اقتصادي إسلامي عملية طويلة الأجل وذات أبعاد ومراحل متعددة، تتطلب انتهاج إستراتيجية دقيقة وموضوعية واضحة تكفل:

- وضع برنامج زمني واقعي على أسس فنية واقتصادية قابلة للتطبيق، ويقوم على التدرج والمرحلية؛
- مراجعة الانجازات المحققة في كل مرحلة، وحصر المشاكل والمعوقات والبحث عن حلول لها ومعالجتها قبل الانتقال إلى مراحل أعلى؛
- تحديد الأدوار والالتزامات المترتبة على كل بلد، والمكاسب المالية والاقتصادية المحتملة.

الخاتمة:

استنادا إلى التحليل السابق لأداء الدول الاسلامية اقتصاديا واستعراض الامكانات الاقتصادية والمقومات التي تتوافر عليها وتبيان ما يجب عليها فعله لتحقيق التكامل الاقتصادي، خلصت الدراسة إلى:

- الوضع الراهن للدول الاسلامية يشير إلى أنها تعاني الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي أوقعتها في فخ التبعية للدول المتقدمة، وبأنها دول اندمجت في النظام الاقتصادي العالمي من موقع تابع بسبب ضعف أدائها الاقتصادي.
- السبب وراء ضعف الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية ليس لأنها لا تمتلك الإمكانات المادية والبشرية ولكن السبب هو تبنيها الرؤية الوضعية(الاشتراكية ثم الرأسمالية) لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبعدها عن المنهج الإسلامي، وعدم التمسك الحقيقي بعقيدة الإسلام وشريعته.
- إن التكامل الاقتصادي الإسلامي هو الخيار الاستراتيجي للنهوض باقتصادات هذه الدول، وذلك من خلال تبنيها لنظام اقتصادي اسلامي ينبثق من الشريعة الاسلامية والقيام بتنمية هياكلها الاقتصادية وتنسيق الاستثمارات بينها بما يكفل لها إقامة قاعدة صناعية متنوعة (التكامل التنموي)

التوصيات: على ضوء هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات:

- نبذ الخلافات السياسية والعمل معا من أجل إطلاق المشروع التكاملي؛
- العمل على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، ووضع أطر للسياسات النقدية والمالية تلائم الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية؛
- ضرورة تنويع اقتصاداتها وتفعيل القطاعات المنتجة التي لها آثار تنموية؛
- التنسيق والتعاون فيما بينها، وتبني سياسات إنتاجية تكاملية في مختلف القطاعات، من أجل استغلال أمثل للموارد والإمكانات التي تتوفر عليها كمجموعة؛
- تشجيع الاستثمارات البينية، والتوجه أكثر نحو الانفتاح التجاري فيما بينها؛

- تعزيز التعاون والتنسيق من أجل استنباط جميع التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية العامة للوصول إلى سياسات اقتصادية موحدة وسليمة تحقق المصلحة العملية والفائدة للجميع؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية في مجالات البحث والتطوير ونظم التعليم؛

قائمة المصادر والمراجع:

المقالات:

1) أحمد العجلوني، "النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (5)،أكتوبر 2012.
2) أحمد خورشيد، "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2 (العدد2)، 1985.
3) صالح صالجي، "أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد(7)، ديسمبر 2012.
4) صالح صالجي،"أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد (5)، أكتوبر 2012.
5) صالح صالجي، "أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية"، العدد (2)، يوليو 2012.
6) سامر مظهر قنطقجي، "كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات". مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد(7)، ديسمبر، 2012.

المؤتمرات: .

7) رفعت السيد العوضي، "أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق". مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي. القاهرة: قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،28-29-أفريل 2010.
8) محمد عبد الحليم عمر، "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية". مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي،6-8 أوت 2005.

التقارير:

9) سيسرك، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2012.

10) سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،2013.

11) سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020.

12) سيسرك.، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،2016.

13) سيسرك، الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،2014.

14) سيسرك، الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،2016.

15) سيسرك، الزراعة والامن الغذائي في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020.

16) سيسرك، سوق العمل. انقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،2020.

المواقع الالكترونية:

17) أحمد عكاشة. (23 مارس، 2010). "التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية". تاريخ الاطلاع21 مارس، 2021، من الموقع العالمي للاقتصاد الاسلامي:
: www.isegs.com/forum/showthread.php?

18) زغلول النّجار. (العدد 2، 1977). " أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية ". تاريخ الاطلاع 20 مارس، 2021، من مجلة المسلم المعاصر: www.almuslimalmuaser.org

19) زين زيدان، ووآخرون. (01 فيفري، 2017). الصندوق يوافق على مقترحات الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاطلاع 6 05، 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي: htpp: //blog-montada.imf.org

20) لورين أوكامبوس. (11 أوت، 2015). هل تستطيع الصيرفة الإسلامية زيادة الاحتواء المالي في العالم الإسلامي. تاريخ الاطلاع 5 ماي، 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي: http: //blog-montada.imf.org

21) محمد الحسن بريمة إبراهيم. (2014). "رؤية القرآن للعالم ودلالتها على مفهوم الاستخلاف". تاريخ الاطلاع 03 /05/ 2021، من الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية: ./www.hssb.gov.sd/ar/content

22) محمد نوراث، وآخرون. (6 أفريل، 2015). "إمكانات التمويل الإسلامي الواعدة: اتساع التغطية مع زيادة الاستقرار": . تاريخ الاطلاع 6 ماي، 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي:
http: //blog-montada.imf.org

23) منذر قحف. (2007). دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي. تاريخ الاطلاع3 ماي، 2021، من books: monzer.kahf.com/books/arabics

24) SESRIC. Prospects and challenges of 0IC member countries, SWOT OUTLOOK . Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), Organisation of Islamic Cooperation, Ankara- Turkey.2018

25) WB, Groupe. Islamic Finance A Catalyst for Shared Prosperity. Global Report on Islamic Finane..2016

الهوامش:

1. سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2013، ص.31.
2. سيسرك، الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2016، ص ص.3-5
3. الرجع نفسه، ص.3.
4. سيسرك، الزراعة والامن الغذائي في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020، ص.4
5. سيسرك، الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، المرجع السابق، 2016، ص ص.93-95
6. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2016، ص ص72-74
7. سيسرك، سوق العمل، انقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020، ص.13
8. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، المرجع السابق، ص ص.92-96.
9. سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020.
10. المرجع نفسه، ص.42.
11. المرجع نفسه، ص ص.47-50.
12. سيسرك، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، أنقرة: مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2012، ص.44
13. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، المرجع السابق

14. سيسرك، سوق العمل، 2020، المرجع السابق.
15. المرجع نفسه، ص ص.43-45.
16. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، المرجع السابق، صفحة 36
17. سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي، 2020، المرجع السابق، ص ص. 59-60
18. المرجع نفسه، ص.63.
19. SESRIC, Prospects and challenges of 0IC member countries, SWOT OUTLOOK. Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), Organisation of Islamic Cooperation, Ankara- Turkey.2018, p.13
20. سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الاسلامي، 2020، المرجع السابق، ص. 61
21 SESRIC, Op.cit, p. 28
22 .Ibid, pp.10-12
23. ibid, p..29
24. أحمد خورشيد، "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي". مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد2 (العدد2)، 1985، ص.60.
25. محمد الحسن بريمة إبراهيم. (2014). "رؤية القرآن للعالم ودلالتها على مفهوم الاستخلاف". ص ص.4-5، تاريخ الاسترداد 03 05, 2021، من الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية: /www.hssb.gov.sd/ar/content.
26. رفعت السيد العوضي. (28-29-أفريل2010). رفعت السيد العوضي، "أثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق". مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي. القاهرة: قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي. ص ص.28-29
27. محمد عبد الحليم عمر. (6-8 أوت2005). "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية". مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي. ص.12.
28. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، صفحة 68
29. محمد عبد الحليم عمر، المرجع السابق، ص.13.
30. زين زيدان، ووآخرون. (01 فيفري, 2017). الصندوق يوافق على مقترحات الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 6 05, 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي: htpp: //blog-montada.imf.org
31. WB, Groupe, Islamic Finance A Catalyst for Shared Prosperity. Global Report on Islamic Finane, 2016; pp.57 ،63
32. Ibid, p.63

33. محمد نوراث، وآخرون. (6 أفريل, 2015). "إمكانات التمويل الإسلامي الواعدة: اتساع التغطية مع زيادة الاستقرار": . تاريخ الاسترداد 6 ماي, 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي: http://blog-montada.imf.org
34. لورين أوكامبوس. (11 أوت, 2015). هل تستطيع الصيرفة الإسلامية زيادة الاحتواء المالي في العالم الإسلامي. تاريخ الاسترداد 5 ماي, 2021، من مدونة صندوق النقد الدولي: http://blog-montada.imf.org
35. صالح صالحي، "أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد2، يوليو 2012، ص.9.
36. صالح صالحي، "أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد7، ديسمبر 2012، ص.10.
37. أحمد العجلوني، "النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد5، أكتوبر 2012، ص.18.
38. سامر مظهر قنطقجي، "كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد7، ديسمبر 2012، ص.6.
39. منذر قحف، **دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي**، ص ص22-23. من الموقع: monzer.kahf.com/books/arabics/seyasat_almalleyya.pdf last visited3/05/2021
40. صالح صالحي، "أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية"، **مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد5، أكتوبر 2012، ص ص.8-9.
41. منذر قحف، المرجع السابق. ص ص84-85
42. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، صفحة 77، 124.
43. زغلول النّجار، " أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية (2)"، **مجلة المسلم المعاصر**، لبنان، العدد2، 1977، من الموقع: lastwww.almuslimalmuaser.org
44. سيسرك، التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاسلامي، 2016، صفحة 85
45. أحمد عكاشة، "التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية"، **الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي**، 2010/03/23، من الموقع: www.isegs.com/forum/showthread.php ?t=4832 last visited 09/11/2017
46. سيسرك. (2014). الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. أنقرة: مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية. ص.122
47. عكاشة، المرجع نفسه
48. المرجع نفسه